

حينما تهيأت لها المناخات المناسبة واجتمع رموز التحرك القديم - الجديد مستندين إلى تحالفات جديدة على الساحة الفلسطينية، فأعلن عن الانشقاق في دمشق، وفي ظل الحماية السورية. جدير بالذكر، هنا، ان قادة الانشقاق سبق ان أصروا، في أثناء مغادرة القوات الفلسطينية بيروت، على التوجه إلى الأراضي السورية. وعلى سبيل المثال نورد ان القيادة الفلسطينية عندما قررت ان يغادر نمر صالح (أبو صالح) على متن السفينة التي ستقل عرفات، وافق هذا على ذلك في البداية، الا أنه عاد وغير رأيه وقرر الصعود إلى السفينة التي تقل كلاً من صلاح خلف (أبو أياد) وخليل الوزير (أبو جهاد) والمتجهة إلى ميناء طرطوس السوري. وقد فوجئ الاثنان، في الحقيقة، لوجود «أبو صالح» بينهما، لكنهما اعتقدا، بادئ الأمر، بأنه صعد لتوديعهما، إلى ان أبلغهما هو بنيته الحقيقية^(٦).

يمكن القول، في معرض توضيح خلفيات التمرد، ان بوادره ظهرت في اجتماع المجلس الثوري لحركة «فتح» الذي التأم بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٣. في ذلك الاجتماع تقدم أبو موسى بمدخلة مطولة تضمنت نقداً صريحاً لقيادة «فتح» وحدد فيها جملة من المطالب السياسية، أبرزها:

□ وقف الحوار الفلسطيني - الأردني.

□ رفض مشروع ريغان المعلن.

□ وقف الحوار مع النظام المصري.

ثم سرعان ما طبعت هذه المدخلة في كراس، ووزع على نطاق واسع، الأمر الذي يشير إلى اتساع النشاطات التعبوية التي تعد، لا سيما انها زمنت مرحلة كانت فيها العلاقات بين «فتح» والنظام السوري تمر، على أثر حرب بيروت، في أزمة، وفي مناخ من الاتهامات والتأويلات، خصوصاً لجهة التفسيرات التي تطال شعار التحالف الاستراتيجي بين سوريا وم.ت.ف.، وانحياز «أبو صالح» للسافر إلى جانب التفسير السوري لمضمون هذا الشعار^(٧).

بداية التحرك: دعوة... واستثمار

حاول مؤيدو التحرك الداخلي في «فتح» تضخيم دور العوامل الذاتية التي أدت إلى خروج عدد من كوادر الحركة عن إطارها التنظيمية وإعلان «حالة» غامضة راوحت، في البداية، ما بين الانشقاق والاصلاح والانقلاب، إلى ان قرّر رأي اصحابها أخيراً على اعطائها صفة الانتفاضة. كذلك، ازدوجت التفسيرات التي رافقت التحرك فحاولت، من ناحية، التقليل من حجمه وامكانياته، ومن ناحية أخرى اعتباره صراعاً تنظيمياً أيديولوجياً سياسياً رافق مسيرة «فتح» منذ ما يزيد على خمسة عشر عاماً ثم اعطائه لبوساً يساريّاً.

وبصرف النظر عن كل هذه الاجتهادات والتفسيرات، فان التحرك، بحد ذاته، يرتبط بحدثين رئيسين: الأول فقدان «فتح» للقاعدة اللبنانية، كأرض غير مشروطة؛ والثاني الجهود والاتصالات السورية - الليبية الحثيثة، السرية والعلنية، مع بعض أطراف اللجنة المركزية لـ«فتح»، من بينهم سميح كويك (قدري) ونمر صالح (أبو صالح)، من أجل استدراجهم إلى القيام بتحرك داخلي، وذلك لاحداث ثغرة يستخدمها النظام السوري لاحكام قبضته على الوضع الفلسطيني.

فهذا النظام لا يرى في قيادة م.ت.ف. قيادة سياسية. ويعتبر، انطلاقاً من منطق